

نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق، استثمار  
بنك أبو ظبي الأول<sup>1</sup> (الأول) للاسيولة  
ذو العائد اليومي التراكمي

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ( 675 ) بتاريخ 29/05/2013  
تم اعتماد النشرة برقم (423) بتاريخ 10/3/2013



<sup>1</sup> تم تعديل اسم الصندوق بموحد موافقة البيئة بتاريخ 1/3/2018



- محتويات للنشرة : البند الأول:
- تعریفات هامة : البند الثاني:
- مقدمة وأحكام عامة : البند الثالث:
- تعريف وشكل الصندوق : البند الرابع:
- مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه : البند الخامس:
- هدف الصندوق : البند السادس:
- السياسة الاستثمارية للصندوق : البند السابع:
- المخاطر : البند الثامن:
- نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة : البند التاسع:
- أصول الصندوق و امساك السجلات : البند العاشر:
- الجهة المؤسسة للصندوق و الاشراف على الصندوق : البند الحادي عشر :
- مراقبا حسابات الصندوق : البند الثاني عشر:
- مدير الاستثمار : البند الثالث عشر:
- شركة خدمات الإدارة : البند الرابع عشر:
- أمين الحفظ : البند الخامس عشر:
- الاكتتاب في الوثائق : البند السادس عشر:
- جماعة حملة الوثائق : البند السابع عشر:
- شراء و استرداد الوثائق : البند الثامن عشر:
- التقييم الدوري : البند التاسع عشر:
- أرباح الصندوق والتوزيعات : البند العشرون:
- وسائل تجنب تعارض المصالح : البند الحادي والعشرون:
- الإفصاح الدوري عن المعلومات : البند الثاني والعشرون :
- إنهاء الصندوق والتصفية : البند الثالث والعشرون :
- قنوات تسويق وثائق الاستثمار : البند الرابع والعشرون :
- الأعباء المالية : البند الخامس والعشرون :
- أسماء وعناوين مسؤولي الاتصال : البند السادس والعشرون:
- الاقتراض بضمان وثائق الصندوق : البند السابع والعشرون:
- إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار : البند الثامن والعشرون:
- إقرار مراقبى الحسابات : البند التاسع والعشرون:
- إقرار المستشار القانونى : البند الثلاثون:



## البند الثاني: تعریفات هامة

**قانون سوق رأس المال :** قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.

**اللائحة التنفيذية:** اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وفقاً لأخر تعديلاه.

**الهيئة:** الهيئة العامة للرقابة المالية .

**صندوق الاستثمار:** هو وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في اللائحة التنفيذية و يديره مدير استثمار متخصص مقابل أتعاب محددة.

**الصندوق:** صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي المنشاً وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال و لائحته التنفيذية.

**اكتتاب ثان:** طرح أو بيع، ثائق استثمار لم يحيط به قبل الجهة المؤسسة للصندوق و يفتح باب الاكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب العام في صحيفتين يوميتين واسعتن الانتشار ويظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي ١٥ (خمسة عشر) يوماً على الأقل من فتح باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته بالكامل.

**النشرة:** هي نشرة الاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق التي يصدرها صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠١٣ والمنشورة في صحيفتين مصربيتين يوميتين واسعتن الانتشار.

**المستثمر/ حامل الوثيقة:** هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بالاكتتاب في الوثائق خلال فترة الاكتتاب العام (المكتتب) أو شراء الوثائق (المشتري) فيما بعد .

**الجهة المؤسسة/ البنك:**<sup>٢</sup> هو بنك أبو ظبي الأول فروع مصر .

**صندوق استثمار مفتوح:** هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، بمراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين ورأس مال الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة.

**الصندوق النقدي/ صندوق أسواق النقد :** هو صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الادخار البنكية ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى.

**وثيقة الاستثمار:** ورقة مالية طبقاً لنص المادة ١٤١ من اللائحة التنفيذية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في قيمة صافي أصول الصندوق، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكونه من وثائق.

**الاستثمارات:** هي كافة أصول الصندوق.

<sup>٢</sup> تم الموافقة على تعديل اسم الجهة المؤسسة لـ "بنك أبو ظبي الأول" إلى "بنك المركزي" بتاريخ ٢٠١٨/١/٢



**الادوات المالية:** استثمارات الصندوق والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأدوات قصيرة الأجل مثل الودائع البنكية واتفاقيات إعادة الشراء بأنواعها وشهادات الاستثمار وشهادات الاذخار البنكية (منى سمح البنك المركزي بالاستثمار فيها للجهات الاعتبارية).

**الأوراق المالية:** استثمارات الصندوق (التي لا تشمل الأسهم) والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر السندات والصكوك بأنواعها وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن الحكومة والشخصيات الاعتبارية العامة والبنوك والشركات وأذون الخزانة ووثائق الصناديق الممثلة.

**اتفاقيات إعادة شراء أذون الخزانة:** هي اتفاقيات تتم بين مالك أذون الخزانة وبين طرف آخر يرغب في استثمار سيولته في أذون الخزانة لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذون من المالك الأصلي بغرض إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

**صافي قيمة الأصول:** القيمة السوقية لأصول الصندوق مخصوصاً منها التزامات وكافة المصاروفات المستحقة عليه.

**قيمة الوثيقة:** يقصد بها القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق بنهاية كل يوم عمل والتي سيتم الإعلان عنها يومياً داخل جميع فروع البنك بالإضافة إلى نشرها في يوم العمل الأول من كل أسبوع في صحيفة يومية واسعة الانتشار.

**الاكتتاب:** هو التقدم للاستثمار في الصندوق خلال فترة الاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وذلك طبقاً للشروط المحددة في البند السادس عشر من هذه النشرة.

**الشراء:** هو التقدم للاستثمار في الصندوق بعد غلق باب الاكتتاب الأولى حيث يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار طوال عمر الصندوق حيث انه صندوق مفتوح لدى أي فرع من فروع البنك طبقاً للشروط الواردة بالبند الثامن عشر من هذه النشرة.

**الاسترداد:** هو حصول المستثمر حامل الوثيقة على قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أو شراؤها طبقاً للشروط الواردة بالبند الثامن عشر من هذه النشرة.

**مدير الاستثمار:** الشركة المسئولة عن إدارة أصول و التزامات الصندوق وهي شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار "ش.م.م."

**مدير محفظة الصندوق:** هو الشخص المسئول لدى مدير الاستثمار عن إدارة استثمارات الصندوق.

**شركة خدمات الإدارة:** شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة أصول الصندوق و عمليات تسجيل إصدار واسترداد وثائق استثمار الصندوق، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وهي شركة فنداناً لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م.

**أمين الحفظ:** الجهة المسئولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق بنك قطر الوطني الاهلي.

**الأطراف ذوي العلاقة:** كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق و منها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، البنك المودع لديه أموال الصندوق وأمين الحفظ و شركة خدمات الإدارة و مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ان وجد وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الأطراف السابقة وكذلك أي حامل وثائق تتجاوز ملكيته نسبة 5% من صافي أصول الصندوق.



**الأشخاص المرتبطة:** الأشخاص الطبيعيون وأي من أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والجمعيات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبيه أسههم أو حصص رأس مال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكها شخصا واحدا. كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الأشخاص المشار إليهم.

**يوم العمل:** يقصد به يوم عمل رسمي بالبنوك و البورصة معاً.

**جماعة حملة الوثائق:** الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

**العضو المستقل في لجنة الإشراف على الصندوق:** هو الشخص الطبيعي من غير أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للجهة المؤسسة وجميع مقدمي الخدمات للصندوق ولا يرتبط بأي منهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وليس زوجا أو من أقارب الدرجة الثانية لهؤلاء الأشخاص.

**الأشخاص المرتبطة:** الأشخاص الطبيعيون وأي من أقاربهم حتى الدرجة الثانية ، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والجمعيات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبيه أسههم أو حصص رأس مال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكها شخصا واحدا. كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الأشخاص المشار إليهم.

### البند الثالث : مقدمة وأحكام عامة

1. قام مجلس إدارة بنك أبو ظبي الأول بموجب اجتماعه المنعقد في 24/4/2012 بتشكيل لجنة للإشراف على الصندوق بالإدارة الإقليمية بجمهورية مصر العربية.
2. قام البنك بإنشاء الصندوق بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند الخاص بذلك في هذه النشرة ووفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
3. تم تعيين مدير استثمار تكون لديه الخبرة والمقدرة لإدارة استثمارات وأصول الصندوق، وكذلك شركة خدمات الادارة، أمين الحفظ، ومراقبي الحسابات ويكون مسؤول عن التأكيد من تنفيذ التزامات كل منهم.
4. هذه النشرة دعوة للاكتتاب العام أو لشراء وثائق الصندوق.
5. تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدفقة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة العامة للرقابة المالية.
6. تلتزم لجنة الإشراف بتحديث النشرة كل عام على الأقل أو يتم تحديتها كلما طرأت أحداث جوهريه تؤثر على الصندوق أو أداؤه.
7. لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لاحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند (17) من النشرة والرجوع للهيئة العامة للرقابة المالية لطلب اعتمادها.
8. في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية فإذا لم يفلح الحل بالطرق الودية يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.
9. إن الاكتتاب في وثائق الاستثمار الصندوق يعد قولاً لجميع بنود هذه النشرة واقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة.
10. ويحق لأى مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة، وتتضمن النشرة لكافة القواعد الحكومية والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الإحكام الوارد بقانون سوق رأس المال ولائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.



#### البند الرابع : تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق: صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي

الجهة المؤسسة: بنك أبو ظبي الأول فروع مصر.

الشكل القانوني للصندوق: الصندوق هو أحد الأنشطة المرخص للجهة المؤسسة بمزاولتها وفقاً لاحكام القانون وبموجب موافقة البنك المركزي المصري والترخيص الصادر من الهيئة.

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة: رقم 675 بتاريخ 30 / 5 / 2013

تاريخ الموافقة الصادرة للصندوق من البنك المركزي المصري: بتاريخ 7 يوليو 2011 والتي تم تجديدها بتاريخ 21 يوليو 2012 والتي تم تجديدها بتاريخ 26 ديسمبر 2012 .

نوع الصندوق: صندوق أسواق نقد مفتوح ذو عائد يومي تراكمي .

مقر الصندوق: ١٤٣ منطقة البنوك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - صندوق بريدي (278) التجمع الخامس - مصر.

السنة المالية للصندوق: تبدأ السنة المالية في الأول من يناير من كل عام وحتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنتهي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه وحتى نهاية السنة المالية التالية.

مدة الصندوق: 25 عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه من الهيئة.

عملة الصندوق: الجنيه المصري وهي العملة المعتمدة عند تقدير الأصول والالتزامات وإعداد القوائم المالية و عند الاكتتاب/ الشراء في وثائقه أو استردادها و عند التصفية.

موقع الصندوق الإلكتروني: <https://www.bankfab.com/en-eg/personal/save-and-invest/funds>  
<http://www.hc-si.com/funds/fab-al-awal-daily-cumulative-return-fund-for-liquidity/>

#### البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

حجم الصندوق المستهدف و الوثائق المصدرة منه عند التأسيس:

- حجم الصندوق المستهدف أثناء فترة الاكتتاب هو 100,000,000 (مائة مليون) جنيه مصرى عند التأسيس مقسمة على 1,000,000 ( مليون ) وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه للوثيقة الواحدة .
- اكتتب البنك في عدد 100 الف وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه للوثيقة وقيمة إجمالية 10 مليون جنيه، منها عدد 50 ألف وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه وقيمة إجمالية 5 مليون جنيه كمبلغ مجبى لا يجوز استرداده إلا في نهاية عمر الصندوق وتطرح باقى الوثائق البالغ عددها 900 ألف وثيقة للاكتتاب العام.
- يجوز زيادة حجم الصندوق إلى خمسين ضعف القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق والبالغ 10 مليون جنيه طبقاً لاحكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية مع مراعاة الالتزام بالضوابط الصادرة من الهيئة بشأن زيادة حجم الصناديق.
- وافق البنك المركزي المصري على زيادة حجم الصندوق إلى 685 مليون جنيه بتاريخ 22 فبراير 2015.

- ويبلغ حجم الصندوق في ٢٠١٣/١٢/٢١ دينار ٨٦,١٧٥,١٣٣ دينار ٥١٩١٣/٢١

ليرة سودانية ١٢٥,١٥٥ دينار -

- ٣ -



### الحد الأدنى والأقصى لنسبة ملكية البنك في الصندوق:

- الحد الأدنى لنسبة ملكية البنك في الصندوق طبقاً لإحكام المادة ( 142 ) من اللائحة التنفيذية 5 مليون جنية أو 2% من إجمالي حجم الصندوق أيهما أكثر.
- في حالة زيادة أو خفض عدد الوثائق المصدرة من الصندوق يحق للبنك المؤسس زيادة أو خفض عدد الوثائق المكتتب فيها من قبله على إلا نقل قيمة مساهمته في جميع الأحوال عن مبلغ 5 مليون جنية مصرى أو 2% (اثنين بالمائة) من قيمة الوثائق المصدرة أيهما أكثر طبقاً للمادة ( 142 ) من اللائحة التنفيذية مع مراعاة الحصول على موافقة البنك المركزي في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق.
- في جميع الأحوال يتلزم البنك بشروط ومواعيد الشراء والاسترداد الواردة بالبند ( 18 ) من هذه النشرة.

### القيمة الاسمية للوثيقة: 100

(مائة) جنيه مصرى.

### الحد الأدنى والأقصى لمساهمة في الصندوق:

- الحد الأدنى للأكتتاب أو الشراء لأول مرة 50 (خمسون) وثيقة.
- لا يوجد حد أقصى للأكتتاب أو الشراء.
- ويجوز للمستثمر التعامل مع الصندوق استرداداً وشراء أثناء عمر الصندوق بوثيقة واحدة مع مراعاة أن الحد الأدنى للاحتفاظ بالوثائق هو وثيقة واحدة للبقاء كمستثمر في الصندوق.

### البند السادس : هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء استثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستمرة فيه ، ولتحقيق ما تقدم يسمح الصندوق بالشراء والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها طبقاً للشروط الواردة بالبند ( 18 ) من هذه النشرة ، ويقوم مدير الاستثمار بتوجيه أمواله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات والودائع البنكية وصكوك التمويل ( متى أقرت ) واتفاقيات إعادة الشراء ووثائق الصناديق النقدية الأخرى ، وشهادات الاستثمار وشهادات الادخار - بعد السماح بذلك الاستثمار للأشخاص الاعتبارية من قبل البنك المركزي المصري.

### البند السابع : السياسة الاستثمارية للصندوق

في سبيل تحقيق هدف الصندوق المشار إليه بالبند السادس، يتبع مدير الاستثمار السياسة الاستثمارية التالية:

#### أولاً: ضوابط عامة:

1. تقصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالعملة المحلية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
  2. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الأكتتاب.
  3. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسبة والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها والواردة في نشرة الأكتتاب.
  4. أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.
  5. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية لا تتجاوز حدود قيمة استثماره



7. لا يقل التصنيف الائتماني لأدوات الدين متوسطة وطويلة الأجل لسندات الشركات عند الدخول في هذه الاستثمارات عن المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة ، وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.

(وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014: لا يقل التصنيف الائتماني للسندات أو الصكوك الصادر من إحدى شركات التصنيف المرخص لها من الهيئة عن BBB باستثناء الأوراق المالية والأدوات المالية الصادرة عن الحكومة المصرية أو المضمونة منها) . ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجامعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو الصكوك بأنواعها المستثمر فيها.

8. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.

9. لأغراض السيولة سيتم الاحتفاظ بنسبة من صافي أصول الصندوق في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب بالنسبة التي يراها مدير الاستثمار.

#### **ثانياً : الحدود الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار :**

1. لا تزيد نسبة ما يحتفظ به الصندوق في مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودانع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري عن 95% من صافي أصول الصندوق، مما يعتمد على مدى توفر فرص استثمارية بديلة متاحة في ضوء التزام مدير الاستثمار بتحقيق أعلى عائد ممكن لحملة الوثائق.

2. إمكانية استثمار حتى 100% من صافي أصول الصندوق في أدون الخزانة ولا تقل عن 25% من صافي أصول الصندوق.

3. لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في سندات الخزانة المصرية والصكوك الحكومية بأنواعها على 49% من صافي أصول الصندوق.

4. لا يزيد الاستثمار في الودائع طرف أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية أو قطاع الأعمال العام أو بنوك القطاع العام عن نسبة 50% من صافي أصول الصندوق مع التزام مدير الاستثمار بتوفير أعلى عائد ممكن لحملة الوثائق لتلك الاستثمارات.

5. لا يزيد الاستثمار في اتفاقيات إعادة الشراء عن 95% من صافي أصول الصندوق.

6. لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات و الصكوك بأنواعها التي تصدرها الشركات المصرية على 20% من صافي أصول الصندوق .

7. لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الصناديق المصرية النقدية الأخرى عن 25% من صافي أصول الصندوق.

8. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية التي تصدرها البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري متى سمح بذلك و شهادات الاستثمار عن 50% من صافي أصول الصندوق .

#### **ثالثاً : ضوابط قانونية:**

##### **الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (177) من اللائحة التنفيذية:**

- لا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق على 396 يوم .
- ان يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسين يوما .
- ان يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في اي اصدار على 10% من صافي قيمة اصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية .

##### **الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية:**



- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لذلك الشركة.
- الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق نقدى اخر على 20% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.

وفي حالة تجاوز اي من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتبع على مدير الاستثمار اخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال اسبوع على الاقل .

### البند الثامن : المخاطر

فيما يلي عرض لأهم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الاستثمار للحد من تأثير تلك المخاطر:

**المخاطر المنتظمة:** يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية هذا وان كان من الصعب على المستثمر تجنبها أو التحكم فيها لكن يمكن التقليل من تأثيرها نظراً لاختلاف تأثير الأدوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها. وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق في السوق المحلي المصري الا انه يمكن لمدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية و بذلك عنابة الرجل الحريص أن يقلل هذه المخاطر بدرجة مقبولة عن طريق تنويع الاستثمار بين أدوات مالية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت وعائد متغير.

**المخاطر غير المنتظمة:** هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في أحد القطاعات أو في ورقة مالية بعينها وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا إن اغلب استثمارات الصندوق تتركز في القطاع المصرفي الذي يتميز بقدر من الاستقرار كما أن السياسة الاستثمارية بالبند (7) من هذه النشرة تضمنت حد أقصى للاستثمار في الأوراق المصدرة عن جهة واحدة وحد أقصى للاستثمار في الإصدار الواحد لنفس الجهة.

**مخاطر عدم التنويع والتركيز:** هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يتلزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً لسياسة الاستثمار بالبند (7) من هذه النشرة و النسب الاستثمارية الواردة بالمواد ( 174 و 177 ) من اللائحة التنفيذية.

**مخاطر التضخم:** وهي المخاطر الناتجة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

**مخاطر السيولة:** هي مخاطر عدم تمكن مدير الصندوق من تسليم بعض استثمارات الصندوق للوفاء بالتزاماته أو لسداد طلبات الاسترداد ، وتحتفل امكانية تسليم الاستثمار باختلاف نوع الاستثمار، والصندوق يستثمر في أدوات عالية السيولة يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب مما يخفض تلك المخاطر إلى الحد الأدنى.

**مخاطر المعلومات:** تتمثل هذه المخاطر في عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري نظراً لعدم تمعن السوق المستثمر فيه بالإفصاح والشفافية ، وحيث أن جميع استثمارات الصندوق تتركز في سوق الأدوات النقدية المصري الذي يتميز بتوافر قدر جيد من الإفصاح والشفافية ، كما أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة و دراية عن الأدوات الاستثمارية المتاحة إلى جانب أنه يقوم بالإطلاع على أحدث البحوث والمعلومات المحلية والعالمية وعن الحالة الاقتصادية ، لذا فهو أكثر قدرة على تقييم وتوقع أداء الاستثمارات ، وكذلك تقييم شتى فرص الاستثمار بشكل يضمن له تحقيق ربحية وتفادي القرارات الخطأ على قدر المستطاع.

**مخاطر العمليات:** تترجم مخاطر العمليات عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو توسيع أوامر البيع والشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم تزاهدة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناء الرجل الحريص مما يتربّب عليه تأخير سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير وتتأتي خبرة مدير الاستثمار وطبيعة تعاملات الصندوق مع بنوك تابعة لرقابة البنك المركزي المصري كعوامل أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر العمليات وذلك من خلال توسيع المعاملات على الأوراق المالية المستثمر فيها عن طريق إرسال تعليمات البيع والشراء للبنك ثم يقوم البنك بمطابقة تلك التعليمات مع المنفذ فعلياً ثم يقوم البنك بالتوسيع الفعلية على حساب الصندوق طرف.

**مخاطر التغيرات السياسية:** تعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول ، والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الاستثمارية ، و تجر الإشارة أن الصندوق سوف يستثمر في السوق المصري فقط وما يحيط به من تغيرات سياسية واقتصادية إلا انه اغلب استثمارات الصندوق تكون في القطاع المصرفي وفي الأوراق المالية ذات العائد الثابت والمتنقلة في أدوات الدين المشار إليها بالسياسة الاستثمارية وهو القطاع الأقل تأثراً بتلك التغيرات منه سوق الأسهم الذي لا يستثمر فيه الصندوق.

**مخاطر تغير اللوائح والقوانين:** وهي المخاطر التي تنتج عن تغير بعض اللوائح والقوانين في الدول المستثمر فيها مما قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على العائد من بعض القطاعات المستثمر فيها ، يتم مواجهتها من خلال المتابعة للأحداث السياسية فضلاً عن المتابعة للتعديلات القانونية المتوقعة والاستفادة منها وتجنب سلبياتها.

**نحضر التقديم:** هي تلك المخاطر التي تنتج عن التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للاستثمارات والقيمة العادلة لها خاصة في حالة تقدير الأوراق المالية التي لا تتمتع بسيولة مرتفعة ولذلك قد لا يعكس سعر تداول القيمة العادلة للاستثمار وحيث أن مدير الاستثمار سوف يركز اغلب استثماراته في الأدوات المصدرة عن القطاع المصرفي التي يسهل تقديرها وفقاً لما هو مشار إليه بالبند (19) الخاص بالتقدير الدوري ، أما عن الاستثمارات المرتبطة بسوق الأوراق المالية فيتم تقديرها طبقاً لأسس التقديم التي يقرها مراقبي الحسابات وبما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية.

**مخاطر تغير سعر الفائدة:** وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء ويستثمر هذا الصندوق في أدوات قصيرة الأجل بالإضافة إلى الأدوات ذات العائد الثابت مما يؤدي إلى تخفيض تأثير تغير سعر الفائدة عليها ، بالإضافة إلى اتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.

**مخاطر الانتمان (عدم السداد):** وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة لأدوات العائد الثابت وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات.

**مخاطر الاستدعاء أو السداد المبكر:** تتمثل في مخاطر استدعاء جزء أو كل أدوات العائد الثابت وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه وجدير بالذكر أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الاكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

#### البند التاسع : نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

يتم الاكتتاب في و شراء وثائق الصندوق للمصريين والأجانب المقيمين داخل مصر وخارجها سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنوين طبقاً لشروط الواردة في هذه النشرة.



### الاستثمار في الصندوق يناسب:

1. المستثمر الذي يستهدف استثمار أمواله في مجالات الاستثمار، النقدية القليلة المخاطر مقابل تحقيق عائد يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة التي تتميز بها الصناديق النقدية مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة بين درجة المخاطر والعائد المتوقع.
2. المستثمر الراغب في استثمارات تتميز بالسيولة لأنه يتيح عملية الاسترداد والشراء اليومي.

### البند العاشر: أصول الصندوق وامساك السجلات

#### الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية للقانون تكون أموال الصندوق وأنشطته مستقلة ومفرزة عن أموال الجهة المؤسسة ، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

#### الرجوع إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة الصندوق أو يديرها مدير الاستثمار:

لا يجوز الرجوع للوفاء بالالتزامات الصندوق على أصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للبنك أو يديرها مدير الاستثمار و في حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على أصول هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالالتزاماته تجاه الصندوق ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

#### امساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- أ. يتولى البنك عمليات الشراء والاسترداد، إمساك سجلات الكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصناديق.
- ب. ويلتزم البنك و الذى يتولى عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية التي تعتمدها الهيئة.
- ج. ويقوم البنك متلقي الاكتتاب بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الالى بالبيانات الخاصة بالمكتبيين والمشترين و مستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.
- د. ويقوم البنك متلقي الاكتتاب بموافقة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد .
- هـ. ولتلزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل الى بحامل الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- و. وللهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
- زـ. كما يحق لكل حامل وثائق أن يطلب بيان (كشف) بالحساب الخاص به من أي فرع من فروع الجهة المؤسسة في أي توقيت آخر مقابل الرسوم المقررة لذلك من قبل الجهة المؤسسة.

#### أصول الصندوق:

لا يوجد أي أصول لدى الصندوق قبل البدء الفعلى في النشاط ما عدا المبلغ المحدد وهو القراء المكتتب فيه من قبل البنك المؤسس في الصندوق.

#### حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودانتيه على أصول الصندوق:

لا يجوز لحامل الوثيقة أو ورثته أو دانتيه ، بأى حجة كانت ، تخفيض أو تجنب أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأى صورة ، أو الحصول على حق احتصاص عليها ، ولا أن يتخلوا بأى طريقة كانت فى



ادارة الصندوق ، ويقتصر حقهم على استرداد قيمة هذه الوثائق طبقاً لشروط الاسترداد الواردة بالنشرة.

### البند الحادي عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والاشراف على الصندوق

#### أولاً / التعريف بالجهة المؤسسة للصندوق:

يعد بنك أبو ظبي الأول أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أكبر المؤسسات المالية في العالم (المقيد بالبنك المركزي المصري برقم 52 بتاريخ 23 يناير 1975)، حيث يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المحسنة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه. ويسعى البنك من خلال العروض المصرفية الاستراتيجية التي يوفرها لتلبية احتياجات عملائه في جميع أنحاء العالم ضمن مختلف مجموعات الأعمال المصرفية الرائدة التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار

#### الشكل القانوني:

فرع بنك أجنبي مؤسس وفقاً لإحكام قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته وطبقاً لما هو موضح به بالسجل التجاري رقم 82266 - مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة

#### هيكل مساهمي البنك المؤسس:

الاسم.	نسبة الأسهم
مجلس أبوظبي للاستثمار	23.5%
شركة مبارله للتطوير	3.7%
أفراد ومؤسسات إماراتية أخرى	51.7%
مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (ماعدا مواطنين دولة الإمارات العربية المتحدة)	1.3%
(الأجانب) (ماعدا مواطني دول مجلس التعاون الخليجي)	9.8%
عدد الأسهم المستحقة	100%

#### مجلس ادارة البنك المؤسس:

الاسم	الصفة
طحنون بن زايد بن سلطان آل نهيان	رئيس مجلس الادارة
ناصر أحمد خليفة أحمد السويدي	نائب رئيس مجلس الادارة
محمد بن سيف بن محمد آل نهيان	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي
خليفة المبارك	عضو مجلس ادارة غير تنفيذي
محمد ثانى مرشد غانم الرميثى	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى
خليفة سلطان احمد سلطان السويدي	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى
جاسم محمد الصديقى	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى
محمد سيف السويدى	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى
أحمد محمد سلطان الظاهري	عضو مجلس ادارة غير تنفيذى

وتكون الإدارة الإقليمية لفروع البنك بمصر من:

المدير الإقليمي لفروع مصر  
رئيس قطاع الثروات العالمية  
المستشار القانوني  
رئيس رئيس قطاع المخاطر  
رئيس مجموعة الشركات والمجموعة المصرفية الخاصة  
رئيس قطاع العمليات الإقليمي

السيد / أحمد إسماعيل حسن  
السيد / احمد ممدوح حسن محمود  
السيد / ايهاب السيسي  
السيد / فادي بابا  
السيد / معتز فؤاد خليل  
السيد / محمد عبده حسني مجاهد



رئيس القطاع المالي  
رئيس قطاع الالتزام وغسل الأموال

السيد/ تامر محمود شريف احمد صبري غنام  
السيدة / حفاء العشري

وقد فوض البنك السيد الأستاذ / أحمد اسماعيل حسن - المدير الإقليمي لفروع البنك في مصر - في التعامل مع الهيئة وتمثل الصندوق أمام كافة الجهات في كل الأنشطة المتعلقة بالصندوق.  
العنوان : الإدارة الإقليمية ( مصر ) 143 منطقة البنك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - التجمع الخامس - صندوق بريدى (278) التجمع الخامس .  
التليفون : 24077878 24075000  
و هذا هو أول صندوق يوسيسه البنك في مصر.  
ثانياً / الإشراف على الصندوق :

تختص الإدارة الإقليمية لفروع مصر باعتبارها الجهة المؤسسة للصندوق باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها :  
- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبي حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.  
- تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.  
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة،  
ولا يجوز له .  
- اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.  
و تقوم الإدارة الإقليمية للبنك باختصاصات مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بالصندوق

#### لجنة الاشراف على الصندوق:

طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، وبناءً على التفويض الصادر من مجلس إدارة البنك للسيد الأستاذ / احمد اسماعيل حسن المدير الإقليمي لفروع البنك في مصر ، فقد قام الأخير بتعيين لجنة اشراف للصندوق توافر في اعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقاً للمادة (163) من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

1	الأستاذ / أبو بكر محمود جلال شاكر
2	الأستاذ / محمد توفيق محمد عارف
3	الأستاذ / سمير كامل يعقوب
4	الأستاذ / احمد ممدوح حسن محمود
5	الأستاذ / تامر محمود شريف احمد صبري غنام

مؤهلات الاعضاء المستقلين : مصريون سابقون - بالمعاش  
بيان بصناديق الاستثمار الأخرى التي يشرف عليها اعضاء لجنة الاشراف ( عدا الاستاذ/ تامر غنام )  
صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (اطمئنان) لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي

#### وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

1. تعيين مدير الاستثمار والتتأكد من تنفيذه للتزاماته ومسؤولياته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتتأكد من تنفيذها للتزاماتها ومسؤولياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
5. الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
6. التتحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.



7. تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
8. متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتتأكد من التزامه باحكام قانون سوق رأس المال ولاته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
9. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعواذه وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
10. التتأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.
11. الموافقة على القوانين المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار تمهيداً لعرضها على الإدارة الإقليمية (والمنوط بها اختصاصات الجمعية العامة) مرافقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
12. اتخاذ قرارات الاقتراض وفقاً للمادة (١٦٠) وت تقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية.
13. وضع الإجراءات الواجب اتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذات العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
14. تعيين المستشار القانوني للصندوق.  
وفي جميع الأحوال يكون على لجنة الأشراف بذل عنابة الرجل الحر يرص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

### ثالثاً / التزامات البنك المؤسس:

1. أن تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك وعلى البنك أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء و على البنك إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.
2. الإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعه على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تتعزز العمالء على شراء وثائق الصندوق.
3. الإعلان عن قيمة الوثيقة يومياً في جميع فروع البنك على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل السابق.
4. تسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات والشركات والأفراد داخل وخارج جمهورية مصر العربية.
5. القيام بكافة الأعمال الإدارية المرتبطة بشراء الوثائق واستردادها من قبل حملة الوثائق وكذلك أضافتها أو خصمها على حساب عمالء البنك الراغبين في الاستثمار في الصندوق وتعليقها على حساب الصندوق.
6. الاستجابة لكافة طلبات استرداد قيمة الوثائق وفقاً لقواعد المنظمة لعمليات الاسترداد الواردة في تلك النشرة.
7. أن يعامل الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية من حيث توفير أفضل سعر فائدة للصندوق عند توجيه أموال الصندوق نحو أوعية استثمارية لديه وفي جميع الأحوال على مدير الاستثمار العمل على توفير أعلى سعر فائدة في السوق لاستثمارات الصندوق.
8. الالتزام بالإفصاحات المنصوص عليها في البند الثالث والعشرون من هذه النشرة.
9. توفير خدمات إضافية لعملاء الصندوق الراغبين في ذلك وفقاً لتعريفة الخدمات المصرفية بالبنك والضوابط التي يضعها البنك وله أن يفتح حساب خاص للعملاء يستثمر رصيده في الصندوق مباشرة على الا تتحمل الوثيقة أي أعباء إضافية نتيجة لذلك.

### البند الثاني عشر : مراقباً حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية ، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما



و عن كل من مدير الاستثمار و اي من الاطراف ذوي العلاقة بالصندوق. وبناءاً عليه فقد تم تعيين كل من:  
 ١- السيد الأستاذ/ محمد حمدى محمود شمردل<sup>٣</sup> - مكتب الأستاذ / غراب و شركاه . سجل الهيئة رقم (330) ،  
 سجل المحاسبين والمراجعين رقم (14089)

العنوان: 21 عمارت الشركة السعودية - شارع النزهة - مدينة نصر - القاهرة

التليفون: 24150615

و يعتبر صندوق استثمار بنك أبو ظبى الاول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي هو الصندوق الأول الذى يقوم بمراجعته

٢- السيد / عماد الدين علوى عساف - مكتب د. عبد العزيز حجازى وشركاه - سجل الهيئة رقم (337) ،  
 سجل المحاسبين و المراجعين رقم (11747)

العنوان: 6 شارع بولس هنا، الدقى-محافظة الجيزه، مصر

التليفون: 37600319

و يعتبر صندوق استثمار بنك أبو ظبى الاول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي هو الصندوق الأول الذى يقوم بمراجعته.

#### **التزامات مراقبى حسابات الصندوق:**

١. يلتزم مراقباً حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية وينتقم كل مراقب حتى حدء بأن يعد تقريراً سنوياً يتضمن النتائج واللاحظات التي انتهت إليها طبقاً لمعايير المحاسبة وتنمذجة مصر<sup>٤</sup> على أن يلتزمما بتوحيد التقرير السنوي ويوضحوا به أوجه الخلاف بينهما إن وجدت.

٢. يلتزم مراقباً حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق وللتقارير الربع والنصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير الذي يعدانه في هذا الشأن رأيهما في مدى صحة تعديل القوائم المالية المشار إليها بصورة عادلة عن المركز المالي للصندوق ورأيهما في نتيجة نشاطه وبين ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرانها ، وكذلك بيان مدى اتفاق أسس تقدير أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

٣. يلتزم مراقباً حسابات الصندوق بإصدار شهادة المبلغ المجنوب بصفة ربع سنوية.  
 ويكون لكل من مراقبى الحسابات الحق فى الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات منفردين.

#### البند الثالث عشر : مدير الاستثمار

اسم مدير الاستثمار: شركة إتش سي للأوراق المالية و الاستثمار

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية

رقم الترخيص وتاريخه: 147 - 2001/05/20

التأشير بالسجل التجارى: 47038 - استثمار القاهرة

#### اعضاء مجلس الإدارة:<sup>٤</sup>

السيد / حسين حسن شكري

السيد / علي حسين حسن شكري

السيد / محمود سليم محمود سيد

السيد / وسيم الخطيب

السيد / جيري تود

السيد / محمود محمد نبيل ابراهيم

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

عضو مجلس ادارة غير تنفيذى

عضو مجلس ادارة تنفيذى

عضو مجلس ادارة غير تنفيذى (ممثل عن صندوق اوركرز الاقليمي للمساهمات الخاصة)

عضو مجلس ادارة غير تنفيذى (ممثل عن صندوق اوركرز الاقليمي للمساهمات الخاصة)

عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذى مستقل

<sup>٣</sup> موجب موافقة الهيئة في 8/6/2017

<sup>٤</sup> وفقاً لآخر تحديث لمجلس إدارة مدير الاستثمار في 31/12/2017



الانسة / مينوش عادل عبد المجيد عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي مستقل  
هيكل المساهمين:

الاسم	نسبة الأسم%	الجنسية
السيد / حسين حسن شكري	% 69.49	مصري
شركة صندوق أوركس الإقليمي للمساهمات الخاصة ش.م.ب. مقفلة	% 30.49	البحرين
السيد / على حسين شكري	% 0.0050	مصري
السيد / محمود سليم محمود سيد	% 0.00025	مصري

**استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق و الأطراف ذات العلاقة:**  
لا يحتفظ مدير الاستثمار بأية استثمارات بالصندوق ، كما انه ليس مساهما باي طرف من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق وليس عضوا بمجلس ادارة ايها منهم .

**اسم المسئول عن إدارة محفظة الصندوق:**  
ويقوم على إدارة محفظة الصندوق الأستاذ/ وائل وجيه و الذى يشغل نسب رئيس ادوات الدين. التحق بشركة اتش سي في 2002 و يقوم بادارة عدد من صناديق الاستثمار التقديمة و أدوات الدين، و له خبرة أكثر من 20 سنة في مجال الاستثمار والأوراق المالية و ادارة الأصول.

#### ملخص الاعمال السابقة لمدير الاستثمار:<sup>٦</sup>

- مدير الاستثمار شركة متخصصة في مزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار و محافظ الاستثمار و تدیر حالياً الصناديق التالية:
١. صندوق استثمار بنك مصر ايران للتنمية (الأول) ذو العائد التراكمي و التوزيع الدوري (صندوق أسهم)
  ٢. صندوق استثمار بنك مصر ايران للتنمية (الثاني) الثانى ذو العائد اليومي و التوزيع الدوري (صندوق نقدى)
  ٣. صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثالث ذو العائد الدوري و التراكمي (صندوق أسهم)
  ٤. صندوق استثمار بنك مصر الرابع "وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية" - صندوق الحصن (صندوق إسلامي)
  ٥. صندوق استثمار بنك قناة السويس ذو العائد الدوري و التراكمي (صندوق أسهم)
  ٦. صندوق استثمار البنك الزراعي المصري لتنمية الصادرات ذو العائد الدوري - صندوق الخير (صندوق أسهم)
  ٧. صندوق الاستثمار الثاني البنك الزراعي المصري للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي- الحصاد اليومي (صندوق نقدى)
  ٨. صندوق استثمار بنك قطر الوطني الاهلي الثالث ذو العائد الدوري التراكمي- تداول ( صندوق أسهم )
  ٩. شركة صندوق استثمار مصر المستقبلي ذو العائد الدوري التراكمي (صندوق أسهم)
  ١٠. صندوق استثمار بنك كريدي اجريكول- مصر الرابع - التقى - صندوق متوازن مع توزيع جوانز(صندوق متوازن)
  ١١. صندوق استثمار بنك الاستثمار العربي الثالث - سندى (صندوق متوازن)
  ١٢. صندوق استثمار بنك الشركة المصرية العربية الدولية و مصرف ابو ظبي الاسلامي ذو العائد الدوري التراكمي للاستثمار في الاسهم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية - سنابل (صندوق إسلامي)
  ١٣. صندوق استثمار البنك الزراعي المصري وبنك القاهرة ذو العائد الدوري التراكمي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية - الوفاق (صندوق إسلامي)
  ١٤. صندوق استثمار بنك ابوظبى الاول (اطمننان) لحماية راس المال ذو العائد اليومي التراكمي

تاریخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الاستثمار: 2012 / 12 / 23



٦ وفقا لآخر تحديث لمكتب هيئة稽查 و المراقبة مدير الاستثمار في 2017/12/31  
٧ وفقا لآخر تحديث لمكتب هيئة稽查 و المراقبة تحت الإداره في 2017/12/31



### **المراقب الداخلي لمدير الاستثمار و التزاماته:**

- يقوم السيد/ عمرو برکات رئيس الالتزام بالشركة بمسؤوليات المراقب الداخلي لمدير الاستثمار، ويلتزم بالآتي:
- 1- الالتزام بالاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من اجراءات لمواجهة هذه الشكاوى مع اخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
  - 2- الالتزام بخطاب الهيئة بكل مخالفة للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما او اي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيد المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الاستثمار بازالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

وسائل الاتصال بالمراقب الداخلي : ت: 35355999

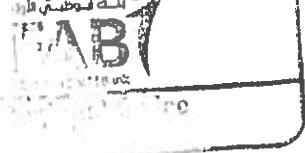
### **الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:**

- يلتزم مدير الاستثمار بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخضر ما يلى :
1. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
  2. مراعاة الالتزام بضوابط الأفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
  3. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى ادارته انتظاماً.
  4. امساك الدفاتر والسجلات الازمة لمباشرة نشاطه.
  5. اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الاشراف على الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبى حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
  6. اخطار كل من الهيئة وللجنة اشراف الصندوق باى تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها وبحوز مدير الاستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
  7. موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج اعماله ومركزه المالي.

وفي جميع الاحوال يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في ادارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء .

### **ضوابط عمل مدير الاستثمار:**

1. أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة بهذه النشرة.
2. أن تكون قرارات الاستثمار متقدمة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
3. تجنب تعارض المصالح بين صناديق الاستثمار التي يديرها بتوزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى إدارتها بصورة عادلة.
4. تمكن مراقبى حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستمرة، كما يلتزم بموافاتهم ببيانات والإيضاحات التي يطلوبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبهم لها.
5. توزيع وتنويع الاستثمارات داخل الصندوق و ذلك لتخفيف المخاطر و بما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.
6. مراعاة مبادئ الأمانة و حسن النية و الشفافية في تعاملاته باسم الصندوق و لحسابه.
7. موافاة الهيئة ببيانات كافية عن استثمارات الصندوق طبقاً للقواعد الواردة في القانون بعد اعتمادها من أمين الحفظ.
8. الإفصاح للغرض عن الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه ملخص من الهيئة وحملة الوثائق.



9. توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قرارهم الاستثماري.
10. التزود بما يلزم من سوارد واجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.
11. تأمين منهج ملائم لإيصال المعلومات ذات الفائدة لحملة الوثائق.
12. وضع القواعد اللازمة لتنظيم عمليات شراء وبيع موظفي مدير الاستثمار والعاملين لديه لوثائق الاستثمار الصادرة عن الصناديق التي يتولى إدارتها على أن يتم اعتماد هذه القواعد من الهيئة.
13. يلتزم بإيداع المبالغ المطلوبة لموافقة طلبات الاسترداد في حساب الصندوق لدى البنك.
14. الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون.
15. التعاون مع شركة خدمات الإدارة فيما يخص تزويدها بالبيانات اللازمة للقيام بمهامها الواردة بالبند الرابع عشر من هذه النشرة

#### يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال الآتية:

1. اتخاذ أي إجراء أو إبرام أي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين في الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسماة وفقاً لأحكام الواردة بالفصل الثاني من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية.
2. البكاء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
3. شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
4. استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
5. استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره إلا في حالة الاستثمار في صناديق أسواق النقد.
6. تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الإشراف على أعمال الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
7. التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
8. القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصاروفات أو الاتّعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديريه أو العاملين به.
9. طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في هذه النشرة.
- 10-نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
- 11-إزالة أية أعمال مصرافية باسم الصندوق، وبصفة خاصة لا يجوز له إفراض الغير أو كفالته في الوفاء بدينه

وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الاعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يتربّب عليها الأخلاقيات باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

#### حدود تعامل مدير الاستثمار باسم الصندوق:

1. يجوز إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
2. يجوز لمدير الاستثمار التعامل باسم الصندوق في ربط أو تسبييل الودائع البنكية وفتح الحسابات لدى أي بنك خاضع لإشراف البنك المركزي المصري ولدى شركات تداول وحفظ الأوراق المالية.
3. يجوز لمدير الاستثمار ربط وتسبييل الأوعية الادخارية الاستثمارية وشراء وبيع و الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار التقديمة وإن بيع ويشترى السندات وأذون الخزانة والصكوك بانواعها والتعامل على شهادات الاستثمار وشهادات الادخار وكذلك أدوات الدين الأخرى وما يستجد من الأوراق والأدوات الاستثمارية الأخرى على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات والأوراق المالية والأدوات الاستثمارية باسم الصندوق بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه للجهة المعامل معها.
4. يجوز إجراء كل نوع من أنواع الإدارات والتصرفات المتعلقة بالنقدية والأوراق المالية المستثمرة في الصندوق.



5. يجوز لمدير الاستثمار تمثيل الصندوق في جماعات حملة السندات والصكوك بتنوعها والأوراق المالية الأخرى.

#### البند الرابع عشر : شركة خدمات الإدارة

اسم الشركة: شركة فندادنا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ش.م.م.) ، والمكان مقرها الرئيسي في 54 شارع النور ( ميشيل باخوم سابقا )  
 الشكل القانوني: - شركة مساهمة مصرية منشأة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال و لانحصار التنفيذية رقم الترخيص وتاريخه: ترخيص رقم (605) لسنة 2010  
 التأشير بالسجل التجاري: سجل تجاري رقم (203445) الجيزة  
 اعضاء مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المنتدب
عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة

بنسبة 99.8%
بنسبة 0.10%
بنسبة 0.10%

1. الأستاذ / مصطفى رفعت مصطفى القطب
2. السيد / اسلام جمال عبدالعال
3. الأستاذ / شريف محمد ادهم
4. الأستاذ / ياسر احمد مصطفى احمد عماره
5. الأستاذ / ايمن احمد توفيق
6. (السيدة) دعاء احمد توفيق عبد الحميد

هيكل المساهمين:

1. السيد/ مصطفى رفعت مصطفى القطب
2. السيد/ ايمن احمد توفيق عبد الحميد
3. (السيدة) دعاء احمد توفيق عبد الحميد

#### استقلالية الشركة عن الصندوق والأطراف ذات العلاقة:

بناء على ما سبق فإن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار.

#### خبرات الشركة :

شركة فندادنا هي شركة متخصصة في خدمة صناديق الاستثمار للسوق المصري والعربي وهي تأسست سنة 2010 مع بداية تفعيل القانون لشركات خدمة الإدارة و حيث ان مؤسسي الشركة لديهم خبرة طويلة من الناحية المالية والتكنولوجية في هذا المجال تربو على نحو 25 سنة وذلك لتقديم أفضل وأحسن خبرة في هذا المجال إلى البنوك المصدرة لصناديق الاستثمار.

فندادنا لديها الكفاءات المتخصصة ذو الخبرة الواسعة في الاستشارات الخاصة بصناديق الاستثمار ومراجعة حساباتها و عمليات التدقير والحكمه والمراقبة الداخلية . كل هذا باستخدام احدث التقنيات التكنولوجية والإدارية. وتتولى الشركة تقديم خدماتها إلى عدد من الصناديق الاستثمار المتنوعة والعاملة في السوق المصري

تاريخ التعاقد: 2014

#### التزامات شركة خدمات الإدارة وفقاً للقانون:

1. إعداد بيان يومي بعد الوثائق القائمة للصندوق ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها .
2. حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق .

٧ وفقاً لآخر تحديث لمجلس إدارة شركة خدمات الإدارة 2017/12/31



3. الالتزام بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم 130 لعام 2014 بشأن حساب تقييم شركات خدمات الادارة لصافي اصول الصندوق.
4. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
5. إعداد وحفظ سجل الى بحالمي وثائق الصندوق، ويعد سجل حملة الوثائق فرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه ، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل :-

  - أ. عدد الوثائق وبيانات ملوكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري .
  - ب. تاريخ القيد في السجل الالي .
  - ج. عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
  - د. بيان عمليات الشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار .

وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الادارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها باعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وبما ورد بنص المادة 167 من اللائحة التنفيذية.

#### مهام اضافية طبقاً للتعاقد:

- كما تلتزم شركة خدمات الادارة بمهام اضافية طبقاً للتعاقد منها على سبيل المثال لا الحصر :-
- 1- موافاة الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار بسعر وثيقة الصندوق في الموعد المتفق عليه في كل يوم عمل من أيام الأسبوع.
  - 2- تنفيذ كافة الالتزامات الواردة و الواجب القيام بها من قبل شركة خدمات الادارة طبقاً للائحة التنفيذية لقانون و كذلك تعليمات الهيئة.

#### البند الخامس عشر : أمين الحفظ

اسم أمين الحفظ: بنك قطر الوطني الاهلي<sup>\*</sup>  
 الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية وخاصة لإشراف البنك المركزي المصري ومسجلة لديه تحت رقم 81 بتاريخ 1978/4/13  
 العنوان: 5 شارع شامبليون ، وسط القاهرة - ج.م.ع.

استقلالية أمين الحفظ عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (165) من اللائحة:  
 أمين الحفظ من غير المرتبطين بأي من الصندوق أو مدير الاستثمار أو شركة خدمات الادارة أو أي من الأطراف المرتبطة بهم.

#### الالتزامات أمين الحفظ وفقاً للائحة التنفيذية:

- أ. الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستمر الصندوق امواله فيها.
- ب. الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة اشهر عن هذه الاوراق المالية للهيئة.
- ج. الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- د. الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن

\* بموجب موافقة الهيئة بتاريخ 2018/10/2



## البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق

حقوق الوثائق:

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق حيث يقتصر شرائها أو استئجارها فقط من خلال البنك المؤسس وفروعه، وتتحول الوثائق لحاملي حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويشارك حاملو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذلك عند التصفية. ولا يجوز تداول الوثائق بالشراء أو البيع بين اصحابها مباشرة

- البنك متلقى طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد:** بنك أبو ظبي الاول وجميع فروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية.

**الحد الأدنى و الأقصى للاكتتاب في الوثائق:** يكون الحد الأدنى للاكتتاب أو الشراء لأول مرة 50 (خمسون) وثيقة ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب / الشراء.

**كيفية الوفاء بقيمة الوثائق المكتتب فيها / المشتراء:** يجب على المكتتب / المشتري أن يقوم بالوفاء بكامل قيمة الوثائق المكتتب فيها / المشتراء فور التقدم بطلب الاكتتاب / الشراء طرف البنك طبقاً للقيمة الاسمية عند الاكتتاب أو طبقاً لقيمة الوثيقة في نهاية يوم تقديم طلب الشراء عند الشراء.

**أهمية الاستثمار:** يحق الاكتتاب و الشراء في وثائق صندوق الاستثمار للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنوين طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

**مصاريف الإصدار أو الاكتتاب:** لا يتم تحصيل أي مصروفات أو عمولات لعمليات الاكتتاب / الشراء في السوق.

**المدة المحددة للتلقى الاكتتاب:** يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انتهاء 15 (خمسة عشر) يوماً من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في صحفتين مصرتين يوميتين واسعتي الانتشار ولمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد 15 (خمسة عشر) يوماً على الأقل إذا تمت تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل.

**طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار:** تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحامليها قبل الصندوق ويشارك حملة الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بباقي أصول الصندوق عند التصفية.

**الاكتتاب في / شراء وثائق الصندوق:** يتم الاكتتاب في / شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلقى الاكتتاب متضمنة المعلومات الواردة بالمادة ( 156 ) من اللائحة التنفيذية.

**تغطية الاكتتاب:**

  - إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها للاكتتاب البالغ قيمتها 100 مليون جنيه يجوز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالإكتفاء بما تم تنظيمه من الوثائق بشرط لا يقل عن 50% (خمسين في المائة) من مجموع الوثائق المصدرة ، و في هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.
  - يسقط ترجيح الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للحالة السابقة أو كان عدد الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أقل من 50% (خمسين في المائة) وعلى البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها.
  - يجوز قبول اكتتابات حتى مبلغ خمسمائة مليون جنيه وهو خمسين ضعف حجم الوثائق المكتتب فيها من البنك في الصندوق والبالغ قيمتها 10,000,000 (عشرة مليون) جنيه مصرى، وذلك مع مراعاة اخطار البيئة وفقاً للضوابط الخاصة بزيادة حجم الصناديق.
  - إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق المطروحة عن عدد 5 (خمسة) مليون وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيهها وقيمة إجمالية خمسمائة مليون جنيه، يتم توزيع الوثائق المطروحة على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به ، وتحيز الكسورة التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.

البند السابع عشر : جماعة حملة الوثائق

#### **أولاً/ جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:**



ت تكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضانها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفترتين الأولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة التنفيذية، ويحدد البنك المؤسس للصندوق ممثل له لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي يملكها.

**ثانياً/ تختص جماعة حملة الوثائق بالنظر في اقتراحات لجنة الإشراف طبقاً لأحكام المادة 164 من اللائحة التنفيذية :**

1. تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقراض.
3. الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
4. إجراء آلية زيادة في أتعاب الإداة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنتهي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
7. تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
8. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مديته.
9. تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة النسبة التي يتم فيها الاسترداد والمنصوص عليها في هذه النشرة.

وكذلك الموافقة على تعامل الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة 173 من اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 على وثائق الصندوق المرتبطين به في ضوء الضوابط التي تضعها الهيئة.

وتتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9، 9).

فتتصدر بأغلبية ثالثي الوثائق الحاضرة.

وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

**البند الثامن عشر : شراء و استرداد الوثائق**

**استرداد الوثائق (يومي) :**

1. يجوز لأى مكتب فى الصندوق أن يسترد بعض أو جميع وثائقه بالتقديم بطلب الاسترداد يومياً خلال ساعات العمل الرسمية ليوم العمل حتى الساعة الثانية عشر ظهراً لدى فروع البنك المؤسس للصندوق ويعين حضور حامل الوثيقة أو الوكيل عنه بصورة قانونية لإيداع طلب الاسترداد وتحسب قيمة الوثائق على أساس نصيب الوثيقة فى صافى أصول الصندوق فى نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند (19) من هذه النشرة.
2. يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الاسترداد ويلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها في يوم العمل التالي من تاريخ طلب الاسترداد.
3. لا يوجد مصاريف أو عمولات استرداد.
4. يتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المسترددة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة ويتم تحديد قيمة الوثيقة في نهاية كل يوم عمل والتي يتم الإعلان عنها صباح يوم العمل التالي في جميع فروع البنك بالإضافة إلى الإعلان عن السعر الأسبوعي يوم العمل الأول من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار.
5. لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدًا بالمخالفة لشروط الإصدار، ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام القانون.



### الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد:

يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على أثني عشر شهر.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناء الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى ندية لمقابلة طلبات الإسترداد.
- إنخفاض تكلفة الإقتراض عن تكلفة تسبييل استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الإشراف على الصندوق.
- يتم الاقتراض من أحد البنوك الخاصة لإشراف البنك المركزي المصري

**السداد النسبي أو الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد وفقاً لأحكام المادة 159 من اللائحة التنفيذية :**

يجوز للجنة الإشراف على الصندوق ، بناءً على اقتراح مدير الاستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن يقرر التجنيد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتا ، ولا يكون القرار نافذا إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره .

### وتحت الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

1. تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلوغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
2. عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ ندية لأسباب خارجة عن إرادته.
3. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق الإعلان بفروع البنك، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق الإعلان بفروع البنك.

### شراء الوثائق (يومي):

1. يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة يومياً خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بفروع البنك المؤسس للصندوق على أن يتم تسوية قيمتها في يوم العمل التالي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء.
2. يكون للصندوق حق إصدار وثائق استثمار جديدة من خلال البنك وفروعه طبقاً لأحكام المادة (147) من الفصل الثاني من لائحة القانون وضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي بشأن زيادة حجم الصندوق .
3. لا يوجد مصروفات أو عمولات شراء للوثائق.
4. ويتم شراء وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المشترأة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارية.
5. في جميع الأحوال تتم عملية شراء الوثائق الجديدة دون الإخلال بأحكام المادة (158) من اللائحة التنفيذية.

### البند التاسع عشر : التقييم الدوري

يجب مراعاة الضوابط الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 130 لسنة 2014 بشأن ضوابط تقييم شركات

خدمات الاستثمار في أصول الصندوق .



يتم تقييم أصول الصندوق يومياً بواسطة شركة خدمات الإدارية بهدف تحديد القيمة الشرائية والبيعية للوثيقة في نهاية يوم العمل ، والتي يتم الإعلان عنها في اليوم التالي بفروع البنك.

احتساب قيمة الوثيقة :

تتحدد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك على النحو التالي:-  
**(اجمالي أصول الصندوق - إجمالي الالتزامات) مقسوماً على (عدد وثائق الاستثمار القائمة)**

أ - إجمالي أصول الصندوق تتمثل في:-

1. إجمالي النقية بالصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنك.
2. إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
3. يضاف إليها قيمة الاستثمار المتداولة كالتالي:  
 أ. وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تقيم على أساس آخر قيمة استردادية معنونة أو تقييم الوثيقة .  
 ب. اذون الخزانة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعادن المحتبس على أساس سعر الشراء .  
 ج. السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الاستثمار أما لغرض الاحتفاظ او المتأجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية .  
 د. شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء او آخر تاريخ صرف العائد ايهما اقرب وحتى يوم التقييم.  
 د. الصكوك مقيمة طبقاً لسعر الإقبال الصافي مضافاً إليها العوائد المستحقة عن الفترة من آخر كوبون و حتى يوم التقييم.  
 و. يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق.
4. إجمالي عمليات البيع التي لم يتم تسويتها بعد مخصوصاً منها عمولات السمسنة و كافة العمولات و الرسوم المرتبطة.

ب- إجمالي الالتزامات تتمثل فيما يلى:

1. إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد وأى التزامات متداولة أخرى.
2. حسابات البنك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة تحققها.
3. المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تغيره بدرجة يعتمد عليها وناتج عن أحداث ماضية والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة والناتجة عن توقف مصدر السندات أو الصكوك المستثمر فيها عن السداد و كذلك المخصصات المكونة بغرض التحوط من أخطار السوق.
4. المصرفوفات المستحقة والتي لم تخصم بعد لكل من: أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب الجهة المؤسسة وشركة خدمات الإدارة ومصرفوفات و رسوم حفظ الأوراق المالية و العمولات المصرفية و مصرفوفات التسويق و الإعلان و النشر وأتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق وأعضاء لجنة الإشراف و مرافق الحسابات والمستشار القانوني و الضريبي ان وجداً وكافة المصرفوفات الإدارية وكذا مجمع استهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
5. إجمالي عمليات الشراء التي لم يتم تسويتها بعد محملة بعمولات سمسرة و كافة الفوائد والرسوم



المرتبطة.

6. قيمة التوزيعات المستحقة لحاملي وثائق الصندوق .
7. المستحق من كافة الأعباء المالية الأخرى المنصوص عليها في بند الأعباء المالية في هذه النشرة.
8. الضرائب المستحقة على استثمارات الصندوق.

#### جـ- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البنددين السالفين (اجمالي أصول الصندوق - اجمالي الالتزامات) على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية يوم احتساب قيمة الوثيقة بما فيه عدد وثائق الاستثمار المملوكة للجهة المؤسسة.

#### البند العشرون : أرباح الصندوق والتوزيعات

##### كيفية التوصل لأرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخر ل الإيرادات التالية:

- التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار اموال الصندوق خلال الفترة.
- العوائد المحصلة و اي عوائد اخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار اموال الصندوق.
- الارباح الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الارباح الغير محققة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية خلال الفترة.
- مخصصات انتفي الغرض منها.
- أية ايرادات اخرى

##### وللوصول لصافي ربح الفترة يتم خصم:

- الخسائر الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الخسائر الغير محققة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية خلال الفترة.
- نصيب الفترة من : المصروفات الفعلية المباشرة وتشمل التسويق والإعلان والمطبوعات والنشر والمصروفات والعمولات المصرفية وعملة الحفظ ومصاريف الجهات الحكومية ومصروفات التمويل وأى فوائد دائنة و أى مصروف للضرائب وأتعاب عمولات البنك ومدير الاستثمار وشركه خدمات الادارة و اي اتعاب وعمولات اخرى لمراقبى الحسابات والمستشار القانونى والضربي ان وجدا و اي جهة اخرى يتم التعاقد معها و اي اعباء مالية اخرى مشار اليها بيند الأعباء المالية بهذه النشرة.
- نصيب الفترة من المخصصات الواجب تكوبتها.
- نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- نصيب الفترة من المصروفات الادارية الأخرى.

##### التوزيعات لحاملي وثائق الاستثمار:

- الصندوق ذو أرباح تراكمية ويجوز لمدير الاستثمار تقرير توزيع وثائق مجانية بناءاً على قيمة الإرباح المحققة إذا ما تراءى له ذلك بعد الحصول على موافقة لجنة الإشراف ، ويتم التوزيع بناءاً على قوائم مالية



معتمدة ومحسداً عليها من مراقبى الحسابات.

- سيتم الإعلان عن قرار توزيع الوثائق المجانية وموعد التوزيع فور تقريره من قبل مدير الاستثمار على أن يتم الإعلان عن قرار التوزيع وشروطه قبل موعده بخمسة عشر يوماً على الأقل مع الالتزام ببراعة المساواة بين حملة الوثائق عند التوزيع.

## العشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

لتلزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظورة على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183) مكرر (20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند 13 من هذه الشارة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018، على النحو التالي:

يلزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوى العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

يجوز لمدير الاستثمار اجراء عمليات تداول باسم وصالح الصندوق لدى شركة انتش سي لتداول الاوراق المالية (ش.م.م.) وهي أحد الأطراف المرتبطة به . علماً بأن جميع هذه المعاملات تتم وفقاً لنفس الشروط، والاحكام المنظمة لمعاملات الصندوق لدى شركات التداول المختلفة بالسوق.

لا يجوز استثمار رأس المال المتاح في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق في صناديق المؤشرات، عدا الاستثمار في صناديق المؤشرات التي يمتلكها أو مدارها بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما

لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.

لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بهما إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

الالتزام بالاصحاحات المشار إليها بالبند 23 من هذه الشارة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات. يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الداخلية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوى العلاقة.

الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تتطوّر على تعارض في المصالح أو تتعذر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - . ويعكس تقرير لجنة الاشراف على الصندوق والقوانين المالية افصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

### تعامل الأطراف ذوى العلاقة على وثائق الصندوق:

في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بهما إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمها قرارها رقم (69) لسنة 2014 ، وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69) لسنة 2014 بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معنونة

بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوى العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تلبیس الصندوق أو المشتراه في حالة ذلك بالإفصاح المسبق بقرارتين استرداد على الأقل للجهة متقدمة طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بتشرة الاكتتاب .

## الأفصاح الدورى عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفورى عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغير ما من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط وتحليل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلى:

**أولاً: تلتزم شركات خدمات الادارة بان تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:**

- ١- صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
- ٢- عدد الوثائق وصافم قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).
- ٣- بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.

### ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالافصاحات التالية:

الافصاح الفورى عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالى الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في أحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتبع بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الالكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها

### الافصاح بالايضاحات المتممة للقواعد المالية الربع سنوية عن:

- استثمارات الصندوق في الصناديق التقديمة المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مقدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
- حجم استثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الانخارية المصرفية بالبنك المؤسس أو أي من البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
- كافة التعاملات علي الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
- الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

الافصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

تلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه علي وثائق الصندوق وبتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم علي هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.

### ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلى:

- ١- تقارير ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تقصح عن المركز المالى للصندوق بصورة كاملة وصححة بناءً على القواعد المالية التي يدها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- ٢- القواعد المالية (التي أعدها مدير الاستثمار) مرافقاً بها تقرير لجنة الإشراف علي الصندوق ومراقباه قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المنشئة للصندوق ، وللبيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف علي الصندوق بملحوظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القواعد المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية ويشأن القواعد المالية ربع السنوية تلتزم الشركة ( الصندوق ) بموافقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقبى الحسابات والقواعد المالية ربع السنوية خلال 45 يوم على الاقل من نهاية الفترة.

### رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

الإعلان يومياً في جميع فروع البنك على أساس إغلاق يوم العمل السابق بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام بالموقع

الإلكتروني



<https://www.bankfab.com/en-eg/personal/save-and-invest/funds>

<http://www.hc-si.com/funds/fab-al-awal-daily-cumulative-return-fund-for-liquidity/>

نشر سعر الوثيقة أسبوعياً في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار ويتحمل الصندوق مختاريف النشر

#### خامساً/ نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية
- يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

#### سادساً/ المراقب الداخلي:

- موافقة الهيئة بيان أسبوعى على أن يشمل تقرير بما يلى:
- 1- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون لأنحاته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٥٥
  - 2- اقرار بعدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفة القيد الاستثمارية لأى من تلك الصناديق اذا لم يتم مدير الاستثمار بازالة اسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.
  - 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتتخذ بشأنها.

#### البند الثالث والعشرون : إنهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (١٧٥) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدةه ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.

ولا يجوز تصفية او مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.

وتسرى أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمى والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأنحاته التنفيذية.

#### البند الرابع والعشرون: قنوات تسويق وثائق الاستثمار

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:

- البنك المؤسس وكافة فروعه في جمهورية مصر العربية.
- يجوز للجية المؤسسة عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك الخاصة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاص لإشراف أي جهة من الجهات الحكومية شريطة موافقة الهيئة المسبقة على ذلك ، على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات تسويق وثائق الصندوق لدى عملاء تلك البنوك أو عملاء الطرف الثالث والاستثمار في وثائقه. ولا يتم تحمل الصندوق بأى أتعاب إضافية نتيجة لتلك التعاقدات.

#### البند الخامس والعشرون : الأعباء المالية

##### أتعاب مدير الاستثمار:

يستحق لمدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠,٣٠٪ (ثلاثة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتحجب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

##### العمولات الإدارية للبنك:



يتناقض البنك عمولات بواقع 0.40% (اربعة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق نظير الخدمات الإدارية وتقديم الاستشارات القانونية للصندوق وتحسب هذه العمولات وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه العمولات من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### عمولات الحفظ:

يتناقض أمين الحفظ عمولة نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها بحد أقصى 0.03% (ثلاثة في الألف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية التي يتم حفظها لدى أمين الحفظ وتحسب تلك العمولة يومياً ثم تجنب وتدفع في نهاية كل شهر.

#### أتعاب شركة خدمات الإدارية:

يستحق لشركة خدمات الإدارية أتعاب بواقع 0.02% (اثنين من عشره في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

يتحمل الصندوق التكالفة الفعلية مقابل إرسال كشوف حساب العملاء التي ترسل كل ربع سنة بواسطة شركة خدمات الإدارية.

#### أتعاب السادة مراقبي حسابات الصندوق:

يتناقض كلاً من مراقبي حسابات الصندوق على حده مبلغ 40,000 (أربعون ألف) جنيه مصرى سنوياً مقابل مراجعة حسابات الصندوق وقوانينه المالية السنوية والنصف سنوية والربع سنوية.

#### أتعاب المستشار القانوني:

تعتبر أتعاب المستشار القانوني جزءاً من العمولات الإدارية للبنك المنصوص عليها أعلاه.

#### مصاريف الائتمان والشراء والاسترداد:

لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف للاقتراض أو الشراء أو الاسترداد.

#### مصاريف الدعاية والتسويق:

يتحمل الصندوق مصروفات دعاية لا تزيد عن 0,25% سنوياً (اثنين و نصف في الألف) من صافي أصول الصندوق يتناقضها البنك مقابل التكاليف الدعاية الفعلية التي يتحملها البنك من خلال حملاته الدعائية والتسويقية وإعداد النشرات الترويجية المتواصلة لدعم الصندوق وذلك مقابل الفواتير والإيسارات والمطالبات الدالة على هذه التكاليف ، وفي حالة تعدد تلك المصروفات للنسبة المشار إليها ، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحسب هذه المصروفات وتجنب عند تحققها وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقباً حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### مصاريف أخرى:

#### مصروفات التأسيس:

يتحمل الصندوق مصروفات تأسيس لا تزيد عن 2,5% (اثنين و نصف في المائة) من صافي أصول الصندوق عند التأسيس يتناقضها البنك مقابل التكاليف الفعلية التي يتحملها البنك قبل التأسيس و ذلك مقابل الفواتير والإيسارات الدالة على هذه التكاليف ، وفي حالة تعدد تلك المصروفات للنسبة المشار إليها ، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحسب هذه المصروفات و يتم تحملها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقباً حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### المصاريف الإدارية:

يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية ومقابل الخدمات المودعة إلى الإطراف الأخرى مثل البنك والهيئة ذلك مقابل الفواتير والإشعارات الفعلية.

#### عمولات جهات أخرى:

"موجب موافقة الهيئة حتى العاشر من شهر ديسمبر 2015/12/7"



- يتحمل الصندوق مصاريف تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها.
- يتحمل الصندوق المكافأة الخاصة بأعضاء لجنة الإشراف المستقلين بحد أقصى 12000 ( فقط اثنا عشر ألف ) جنيه مصرى سنوياً لكل منهم.
- في حالة التعاقد مع مستشار ضريبي يتحمل الصندوق أتعاب سنوية بحد أقصى 10,000 (عشرة الآلف ) جنيه مصرى )

وبذلك يبلغ أجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 90 الف جم سنوياً بالإضافة إلى نسبة 1 % بحد أقصى من صافي أصول الصندوق.

### البند السادس والعشرون: أسماء و عناوين مسؤولي الاتصال

بنك أبو ظبي الأول فروع مصر :  
 الأستاذ/ أحد ممدوح حسن محمود - رئيس قطاع الثروات العالمية  
 العنوان : 143 منطقة البنوك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - صندوق بريدي (278) التجمع الخامس  
 تليفون : 24077878 - 24075000      الفاكس : 22752376  
 البريد الإلكتروني : [globalwealth@egypt.nbad.com](mailto:globalwealth@egypt.nbad.com)  
 شركة إتش سي للأوراق المالية و الاستثمار<sup>11</sup>  
 الأستاذ/ محمد النبراوى - رئيس إدارة الأصول  
 العنوان: مبني رقم B224-F15 المنطقة المالية - القرية الذكية - كفر 28 طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي- مدينة السادس من أكتوبر 12577 - مصر  
 التليفون: 35357333      البريد الإلكتروني : [portfolio@hc-si.com](mailto:portfolio@hc-si.com)

البند السابع والعشرون: الاقتراض بضمان وثائق الصندوق

يجوز للبنك الموافقة على إقراض حملة الوثائق بضمان وثائقهم في الصندوق وذلك وفقاً لقواعد الإقراض والتعرية المصرفية السارية بالبنك وقت الاقتراض.

### البند الثامن والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالاكتتاب العام في صندوق استثمار بنك ابو ظبي الاول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي بمعرفة كل من مدير الاستثمار والجهة المؤسسة. هذا وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة من الجهة المؤسسة ، وقد تم بذلك عناية الرجل الحريص للتتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع أحکام القانون ولاتهـه التنفيذية والقرارات المنظمة لهما ، وإنها لا تخفي أي معلومات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الاكتتاب ، إلا أنه يجب على أي شخص أو جهة قبل الاكتتاب قراءة هذه المعلومات حسب أهداف هذا الشخص أو الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار.



<sup>10</sup> موعد موافقة الهيئة على التعديل بتاريخ 15/10/2018

<sup>11</sup> وفقاً لآخر تحديث في 31/12/2017



مدير الاستثمار

ائش سى للأوراق المالية والاستثمار "ش.م.م"  
السيد الأستاذ / حسين حسن شكري  
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

البنك

بنك أبو ظبى الأول  
السيد الأستاذ / أحمد إسماعيل حسن  
المدير الإقليمي لفروع مصر

### البند التاسع و العشرون: إقرار مراقبى الحسابات<sup>12</sup>

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الافتتاح في صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي المرفقة ونشهد أنها تتضمن كل ما نصت عليه أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولانحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذلك تتماشى مع العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار و هذه شهادة منا بذلك.

د/ عماد علوى عساف  
(مراقب الحسابات عند التأسيس)  
مكتب / د. عبد العزيز حجازى وشركاه

الأستاذ/ حسام ذكي عبد الرحمن نصر  
(مراقب الحسابات عند التأسيس)  
مكتب / المتضامنون للمحاسبة و المراجعة

سجل مراقبى حسابات الهيئة رقم (337)  
العنوان: 6 شارع بولس هنا، الدقى-  
محافظة الجيزه، مصر  
تلفون: 37600319

سجل مراقبى حسابات الهيئة رقم (82)  
العنوان: الطريق الدائري، منطقة رقم 10A - برج  
راما، صندوق بريد رقم 20 القطامية، محافظة القاهرة،  
مصر  
تلفون: 27260260

### البند الثلاثون: إقرار المستشار القانوني

قمنا بالمراجعة القانونية لكافة البيانات الواردة بنشرة الافتتاح في صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) فروع مصر للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي المرفقة ونشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 ولانحته التنفيذية وتعديلاته والقواعد التنفيذية الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار و هذه شهادة منا بذلك.

المستشار القانوني :

المستشار القانوني لبنك أبو ظبي الأول  
العنوان : 143 منطقة البنوك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - صندوق بريدى (278) التجمع الخامس  
التليفون : 24075104 - 24075000

<sup>12</sup> بموجب موافقة الهيئة فى 8/6/2017



